حماس تعلق مشاركتها في المشاورات حول التهدئة الشاملة .. والرئيس يلقي خطابا للشعب قريبا ليضعه امام اسباب فشل حوار الوحدة

مساع لنقل الحوار الفلسطيني للقاهرة وعباس يدرس خيار ابقاء الحكومة الحالية

رام الله ـ «القدس العربي»

ـ من وليد عوض:

اكدت مصادر فلسطينية امس ان هناك مساعي لنقل الحوار الوطني الفلسطيني للقاهرة بعد فشل حركتي فتح وحماس في تشكيل حكومة وحدة وطنية، ودعوة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس الوزراء اسماعيل هنية للاستقالة من منصبه، مما اثار موجة من الغضب في صفوف حركة حماس.

وحسب مصادر في حركة الجهاد الاسلامي فان جولة مرتقبة من الحوار الوطني قد تنطلق من القاهرة في القريب العاجل.

ونقل عن زياد النخالة نائب الامين العام لحركة الجهاد الاسلامي امس قوله ان «اجتماعا موسعا للامناء العامين للفصائل الفلسطينية المؤثرة على الساحة الفلسطينية قد يجري قريبا في القاهرة»، وذلك دون تحديد موعد محدد.

وحسب المصادر فان الحوار المرتقب سيبحث قضايا مهمة تتعلق بالقضية الفلسطينية وخاصة موضوع التهدئة المتبادلة مع إسرائيل وقضية منظمة التحرير وإعادة تفعيلها وهيكلتها.

وتشهد الساحة الفلسطينية جدلا حول فشل المشاورات لتشكيل حكومة وحدة وطنية وسط اتهامات متبادلة بين حركتي فتح وحماس.

ومن جهته اعلن الدكتور صائب عريقات مسؤول المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية امس ان الرئيس محمود عباس يدرس خيار ابقاء حكومة اسماعيل هنية الى حين انتهاء ولاية المجلس التشريعي الحالي الذي فازت حماس بمعظم مقاعده.

وكانت اللجنة التنفيذية دعت اسماعيل هنية للاستقالة في اجتماعها الاخير وقررت تشكيل لجنة مؤلفة من: ياسر عبد ربه وصائب عريقات وصالح رأفت وسمير غوشة وعزام الأحمد وحنا عميرة للتقدم باقتراحات حول سبل الخروج من الأزمة التي يعيشها الشعب الفلسطيني جراء الحصار المفروض على الحكومة الحالية وفشل المشاورات لتشكيل حكومة جديدة تلبي شروط المجتمع الدولي للتعامل معها ورفع الحصار عنها.

ومن المقرر ان تعرض اللجنة اقتراحاتها على اللجنة التنفيذية غدا او بعد غد، ومن بين الافكار المطروحة إجراء انتخابات تشريعية مبكرة، حيث يرى البعض انه لا يوجد أي مانع قانوني لإجراء مثل هذه الانتخابات، ويشيرون الى ان انتخابات المجلس التشريعي الأول قد جرت بمرسوم رئاسي، وان الرئيس محمود عباس بصفته رئيسا لمنظمة التحرير هو بالتالي رئيس المرجعية لمنظمة التحرير التي تقوم بموجبها السلطة الوطنية.

كما ان هناك احتمالا آخر وهو ان يلجأ عباس الى تنظيم استفتاء عام بشأن الانتخابات المبكرة الا ان عريقات اكد امس ان الرئيس لم يلجأ لاستخدام حقه القانوني وفق المادة 110 بإعلان عن حالة الطوارئ ولن يلجأ له فيما تظل إحدى خياراته الإبقاء على الحكومة الحالية التي يرأسها إسماعيل هنية.

وقال عريقات في مؤتمر صحافي في رام الله امس أن عباس سيتغاضى وتغاضى عن استخدام العديد من صلاحياته الدستورية وفق القانون، ومشيرا الى ان عباس سيلقي خطابا للشعب الفلسطيني ليضع شعبه امام الحقائق التي قادت الى فشل الجهود التي بذلت لتشكيل حكومة وحدة وطنية تستطيع كسر الحصار الدولي.

وأوضح عريقات ان عباس يسعى لتهدئة شمولية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومتبادلة بين الطرفين وتهدف فيما تهدف لضمان عدم المساس بنشطاء الانتفاضة بالاغتيال والاعتقال والملاحقة وعودة مبعدي الكنيسة من غزة لبيوتهم.

وأعلنت حركة حماس امس عن تعليق مشاركتها في المشاورات حول التهدئة الشاملة معتبرة أن البحث في موضوع التهدئة الشاملة في هذه الظروف يأتي على حساب الوضع الفلسطيني الداخلي الذي قالت «يجب اعطاؤه الأولوية الأولى».

وأضافت حماس «أن التهدئة الشاملة يجب أن تأتي في سياق برنامج وطني شامل للمرحلة القادمة، ربما تكون التهدئة جزءا منه، وهذا يتطلب وقتا كافيا لإنضاجه».

وجاء تعليق حماس مشاركتها في المشاورات حول التهدئة الشاملة في اعقاب اعلان وزير الدفاع الاسرائيلي عمير بيرتس رفضه التهدئة في الضفة الغربية، واكد ان تل ابيب لا تدرس امر توسيع وقف اطلاق النار في الضفة الغربية بل انها تواصل عملياتها ضد ما سماه «الارهاب» طالما ان المنظمات الفلسطينية تواصل محاولاتها تنفيذ عمليات ضد اسرائيل.

ونفى عريقات أية تشكيكات بشرعية ونزاهة الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي أوصلت حماس لرئاسة الوزراء وقال انها عادلة ونزيهة ولا أحد يجرؤ على التشكيك بها أو الطعن بنتائجها والرئيس عباس سلمهم الحكومة بشكل سلس وسلمي موضحا ان الشرعية والديمقراطية كل لا يتجزأ. وجدد عريقات التحذير من تعدد السلطات وذكر أن التعددية السياسية تختلف عن تعدد السلطات حيث الأخيرة دمار هائل.

ووجه عريقات نداء لرئيس الوزراء هنية بأن لا يكون هناك ما أسماه سوء قراءة للتطورات الدولية والإقليمية.

ومن جهته اكد رئيس الوزراء اسماعيل هنية خلال مقابلة مع قناة «الجزيرة» في برنامج «ضيف الحصاد» الليلة قبل الماضية ان وزارات الداخلية والمالية والخارجية يجب ان تكون من نصيب الكتلة التي تشكل اغلب المجلس التشريعي.

وقال هنية: المشكلة ان الاخوة في فتح لا يريدون التقيد بالعرف البرلماني بمعنى ان تأخذ حماس وهي كتلة الاغلبية في التشريعي اهم الوزارات في الحكومة المقبلة».

وقال ان الخيارات البديلة التي ينوي الرئيس عباس اتخاذها استمعت اليها من خلال الاعلام ولا اعرف مدى دقتها ولم ابلغ رسميا بهذه الخيارات.

واضاف هنية: اقول ان اللجوء الى خيارات تصطدم مع ارادة الشعب الفلسطيني ستشكل قفزات في الهواء ونحن بحاجة الى تعزيز الوحدة الوطنية واؤكد ان هذه الخيارات لن تفيد ولن تتمكن من معالجة القضايا الفلسطينية.

وعلى نفس الصعيد صرح مصدر فلسطيني في المكتب الإعلامي لأمانة سر اللجنة المركزية لحركة «فتح» أن فاروق القدومي ألغى كل ارتباطاته وعاد الى مقر إقامته بالعاصمة التونسية لمتابعة التطورات الجارية على الساحة الفلسطينية داخل الوطن بسبب توقف الحوار لتشكيل حكومة وفاق وطني والخروج بها من الأزمة الحالية.

وأكد المصدر على لسان القدومي أن لا خلافات شخصية بينه وبين الرئيس محمود عباس وان وجد خلاف فهو اختلاف بوجهات النظر ويبقى ضمن الدائرة الضيقة «البيت الفتحاوي».

هذا وعادت الساحة الفلسطينية الى المربع الأول بعد فشل المباحثات بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، خاصة بعد قرارات اللجنة التنفيذية التي اثارت ردود فعل متباينة فيما بات انهيار الأوضاع الإنسانية محتملا في غضون أسابيع قليلة حسب تحذيرات المنظمات الدولية، وكذلك تجدد الاتهامات المتبادلة فيما عاد الإحباط لشرائح المجتمع الفلسطيني وبخاصة الموظفين الحكوميين الذين لم يتقاضوا رواتبهم منذ أشهر طويلة.

وقد حذر الدكتور خليل الحية، رئيس كتلة حماس البرلمانية، من أن أي إجراءات ستتخذ تخالف القانون وتنقلب على الديمقراطية والشرعية الفلسطينية، لمصلحة أمريكا ودولة إسرائيل، لن تسكت عليها حماس، ولن تقف مكتوفة الأيدي، محملا فتح والرئاسة مسؤولية فشل الحوار، والتراجع عن ما تم الاتفاق عليه والا تقوم بإطلاق رصاصة الرحمة على الحكومة.

وكان عزام الأحمد رئيس كتلة فتح البرلمانية قد قال :إن المباحثات حول تشكيل حكومة الوحدة معلقة بناء على طلب حماس في إطار اللجنة المشتركة للمباحثات بين الطرفين، إضافة الى عدم مبادرتها بتقديم خطوات جديدة بشأن تشكيل الحكومة.

وزير العدل السوري محمد الغافري لدى استقباله رئيس الوزراء الفلسطيني اسماعيل هنية في مطار دمشق امس الاحد

دعت الى استئناف المساعدة الدولية للفلسطينيين

سيغولين روايال تدعو الى دولة فلسطينية «قابلة للحياة» والى «امن» دائم لاسرائيل

■ غزة ـ اف ب: دعت مرشحة الحزب الاشتراكي للرئاسة الفرنسية سيغولين روايال امس الاحد في غزة الى اقامة دولة فلسطينية «قابلة للحياة» والى «امن» دائم لاسرائيل.

وقالت روايال اثناء مؤتمر صحافي مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس «وحده السلام والتنمية يمكن ان يبعثا الامل».

واضافت «ان المبادىء معروفة: من حق الشعب الفلسطيني اقامة دولة سيدة قابلة للحياة ومن حق اسرائيل ان تتمتع بأمن دائم»، قبل ان تشير الى ان «المهمة صعبة ومعقدة لكن الطاقات البشرية اسوة بالارادة ستؤدي اخيرا الى تحقيقها».

وقالت «تمكنت من التحقق من احباط ومعاناة الشعب الفلسطيني»، مشددة على ان «البطالة في صفوف الشباب تغذي التطرف والاصولية».

وقبل ذلك دعت روايال خلال لقاء مع طلاب فلسطينيين الى استئناف تقديم المساعدة الدولية المباشرة التي جمدت بعد فوز اسلاميي حماس في الانتخابات التشريعية في كانون الثاني (يناير).

وقالت روايال حسب ما نقل عنها مشاركون في طاولة مستديرة في المركز الثقافي الفرنسي في غزة «من الضروري استئناف تقديم المساعدة الدولية للفلسطينيين».

واشادت روايال بجهود عباس قائلة «انني مندهشة لقوته وارادته وتفاؤله وسط اجواء اقل ما يقال عنها انها معقدة لكنه في المقابل لا يزال متفائلا بعد التصريحات الاخيرة التي ادلى بها ايهود اولمرت» رئيس الوزراء الاسرائيلي.

وبعد دخول التهدئة بين اسرائيل والفلسطينيين في قطاع غزة حيز التنفيذ، اكد اولمرت مجددا ان بلاده ستكون على استعداد في اطار اتفاق سلام «للانسحاب من الكثير من الاراضي الفلسطينية ومن المستوطنات التي اقيمت فيها (...) لاقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة».

وقالت روايال متوجهة الى عباس «اود ان احيي جهودكم الرامية الى تشكيل حكومة وحدة وطنية لاحراز تقدم ملموس نحو الاعتراف بمبادىء اللجنة الرباعية» الدولية.

وتطالب اللجنة الرباعية (الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي وروسيا والامم المتحدة) بان تعلن الحكومة الفلسطينية نبذ العنف وتعترف باسرائيل والاتفاقات السابقة المبرمة بين الدولة العبرية والفلسطينيين.

من جهته شكر عباس فرنسا على دعمها للفلسطينيين موضحا انه يأمل في تشكيل «حكومة تكون قادرة على رفع الحصار» الاسرائيلي.

واضاف ان «الشروط لرفع هذا الحصار معروفة».

الرئيس الفلسطيني لدى استقباله مرشحة الحزب الاشتراكي للرئاسة الفرنسية سيغولين روايال امس الاحد في غزة

استشهاد فتى فلسطيني برصاص الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية

■ نابلس (الضفة الغربية) ـ اف ب: استشهد فتى فلسطيني امس الاحد برصاص الجيش الاسرائيلي في نابلس شمال الضفة الغربية، بحسب مصادر طبية وامنية فلسطينية.

وقالت هذه المصادر ان جميل الجبجي (15 عاما) قتل في محيط مخيم عسكر للاجئين بينما كان يرشق سيارة جيب اسرائيلية بالحجارة. وهو الفلسطيني الخامس الذي يقتله الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية منذ دخول التهدئة حيز التنفيذ في قطاع غزة في 26 تشرين الثاني (نوفمبر).

كتائب الاقصى تحذر من اي خرق اسرائيلي للتهدئة

■ غزة ـ اف ب: اعلنت كتائب شهداء الاقصى التابعة لحركة فتح في بيان امس الاحد انها سترد على اي خرق اسرائيلي للتهدئة، مؤكدة ان كافة مجموعاتها العسكرية ملتزمة بالتهدئة.

وقال البيان الذي تلقت وكالة «فرانس برس» نسخة منه «نؤكد التزامنا بوقف اطلاق الصواريخ من نوع الاقصى 103 لمدة اسبوعين من هذا التاريخ لاعطاء الجهود السياسية فرصة لتشمل التهدئة الضفة الغربية بالكامل».

واضاف «سنستأنف قصف المغتصبات (المستوطنات) الصهيونية اذا لم يستجب العدو الصهيوني للجهود السياسية خلال المدة المحددة».

وتابع البيان «سنرد بقوة على اي مجزرة صهيونية ترتكب بحق ابناء الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقطاع ونحذر قادة الاحتلال من ارتكاب اي حماقة». وقال ابو قصي المتحدث باسم كتائب الاقصى لوكالة «فرانس برس» ان «كافة المجموعات والتشكيلات العسكرية التابعة لحركة فتح خصوصا كتائب الاقصى ملتزمة بالتهدئة بالكامل».

إسرائيل تمتنع عن بحث وقف إطلاق النار في الضفة وتبقي عليه في غزة

■ تل أبيب ـ يو بي أي: امتنعت الحكومة الإسرائيلية في اجتماعها الأسبوعي امس الأحد عن بحث شمول الضفة الغربية بوقف إطلاق النار فيما ستبقي عليه في قطاع غزة. وقال وزير الدفاع الإسرائيلي عمير بيرتس أثناء اجتماع الحكومة إنه لا يتم عقد مداولات جدية في إسرائيل لتوسيع وقف إطلاق النار لكي يشمل الضفة الغربية.

وأضاف أن الجيش الإسرائيلي سيستمر في تنفيذ عمليات عسكرية في الضفة الغربية بحجة «محاربة الإرهاب»، وذلك «على خلفية استمرار المنظمات الإرهابية الفلسطينية في محاولاتها لتنفيذ عمليات في إسرائيل».

من جهة أخرى، قالت وسائل إعلام إسرائيلية إن خلافاً نشب خلال اجتماع الحكومة بين بيرتس ووزير الأمن الداخلي أفي ديختر من جهة ورئيس الوزراء ايهود أولمرت ووزيرة الخارجية تسيبي ليفني من الجهة الأخرى بشأن استمرار سياسة ما يسمى بـ«ضبط النفس» وعدم الرد على إطلاق النار باتجاه مسلحين في قطاع غزة يطلقون صواريخ قسام باتجاه جنوب إسرائيل أو ضد الناشطين في الفصائل الفلسطينية. وأطلق مسلحون فلسطينيون صباح امس صاروخ قسام واحدا باتجاه جنوب إسرائيل لم يسفر عن سقوط جرحى أو التسبب بأضرار. وطالب بيرتس وديختر باستهداف المسلحين في قطاع غزة فيما رأى أولمرت وليفني أنه يتوجب الحفاظ على «ضبط النفس».

122 شهيدا و559 جريحا في الاراضي الفلسطينية خلال الشهر الماضي

■ رام الله ـ «القدس العربي»: استشهد 122 فلسطينيا وجرح 599 اخرون خلال الشهر الماضي برصاص وقذائف قوات الاحتلال الاسرائيلي التي تواصل ارتكاب جرائم الحرب والمجازر الدموية بحق الشعب الفلسطيني وفق ما اكدت وزارة الصحة الفلسطينية امس.وقالت الوزارة في تقريرها عن الشهر الماضي إن الأراضي الفلسطينية، شهدت تصعيدا عسكريا كبيرا خلال الشهر الماضي، وارتكبت تلك القوات عدة مجازر دموية جديدة أضافتها الى سجل جرائمها.وذكرت أن هذه الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال ضد المدنيين، تعتبر انتهاكا فاضحا للقانون الدولي الإنساني ولمعايير حقوق الإنسان، وتوضح مدى الاستخفاف بحياة المدنيين، مبينة أن سلطات الاحتلال لا تزال تتبع سياسة العقاب الجماعي سواء بتحويل قطاع غزة الى سجن كبير وحرمان سكانه من السفر ومنع إدخال المواد الغذائية الأساسية والضرورية لمقومات الحياة، أو بشن حملة من الاقتحامات للمدن الفلسطينية، واعتقال المواطنين والقيادات الشعبية والرسمية المنتخبة، وتدمير البنية التحتية، وتعريض آلاف الأسر الفلسطينية الى الذل والحرمان.

وأوضح التقرير أنه سقط في قطاع غزة 105 شهداء أي 86,1 % من إجمالي الشهداء، و17 شهيدا سقطوا في الضفة الغربية، فيما بلغ عدد الجرحى في قطاع غزة 399 جريحا أي 71,4 % من إجمالي الجرحى، و160 جريحا سقطوا في الضفة الغربية. وبين التقرير أنه بلغ عدد الشهداء من الأطفال 31 شهيدا أي جميعهم من قطاع غزة كما سقط 129 جريحا من الأطفال الذين تبلغ أعمارهم اقل من 18 عاما، وبلغ عدد الشهيدات 18 شهيدة جميعهن من قطاع غزة كما سقطت 92 جريحة في قطاع غزة.

اضراب شامل للبنوك الفلسطينية إحتجاجا على تفجير فرع البنك العربي بغزة

رام الله ـ «القدس العربي»:

اضربت جميع فروع البنوك العاملة في الاراضي الفلسطينية امس الاحد عن العمل احتجاجا على تفجير عبوة ناسفة استهدفت فرعا للبنك العربي وسط مدينة غزة فجر الجمعة.

والحق تفجير العبوة الناسفة اضرارا كبيرة بفرع البنك، فيما اعلنت اجهزة الامن الفلسطينية انها تعتقد ان خلفية الحادث اجرامية، الا ان مصادر فلسطينية اخرى قالت لـ«القدس العربي» بان التفجير وقع على خلفية رفض البنوك العاملة في الاراضي الفلسطينية وخصوصا البنك العربي تحويل اموال للحكومة الفلسطينية بقيادة حماس او التعامل معها ماليا.

وكانت جمعية البنوك اعلنت امس الاول اضرابا عن العمل لمدة يوم واحد قائلة «ان الاضراب الذي يشمل اغلاق جميع فروع البنوك العاملة في فلسطين ليس احتجاجا واستنكارا بل هو حداد على كرامة وطن دفنت في العراء».

وحذر مسؤول العلاقات العامة والتسويق في بنك فلسطين خضر الغلاييني «من خطورة استهداف البنوك العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة على الاقتصاد الفلسطيني الذي يشهد تراجعا حادا وغير مسبوق بسبب الحصار». وقال الغلاييني في تصريح صحافي ان جميع فروع بنك فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة اعلنت امس الاحد الاضراب أسوة بباقي البنوك التي تخشى استمرار الهجمات ضدها.

واوضح «ان الاضراب سوف يستمر ليوم واحد (امس) وهو تحذيري حيث لا يمكن السكوت على ما جرى من تفجير لفرع البنك العربي في غزة»، موضحا «ان هذه الخطوة هي رسالة للجميع من الفلسطينيين الذين يجب ان يعملوا لكي يحموا وطنهم».

ومن جهته طالب البنك العربي عبر رسائل للرئيس الفلسطيني محمود عباس وللحكومة بضرورة اتخاذ السلطة الوطنية والحكومة الإجراءات اللازمة لمنع مثل هذه الاعتداءات. وكان عدد من المسلحين المجهولين أقدموا الجمعة الماضية، على تفجير عبوة ناسفة، أمام مدخل فرع البنك العربي، ما أدى لتدمير البوابة وحدوث أضرار بالغة في المكان، دون وقوع خسائر في الأرواح.

واستنكرت حينها الرئاسة والحكومة والفصائل والمؤسسات والتجمعات هذا الحادث، مؤكدة وجوب التصدي له وتقديم القائمين عليه للعدالة.

ومن جهتها استنكرت وزارة المالية الاعتداء الذي تعرض له فرع البنك العربي في غزة، واكد د.سمير ابو عيشة، القائم بأعمال وزير المالية في تصريح صحافي ان مثل هذه الاعمال تضر بالمصلحة الوطنية العليا والاقتصاد الفلسطيني، وان المصارف الفلسطينية تشكل اهم أعمدة الاقتصاد الفلسطيني.

واهاب د.ابو عيشة بكافة الاجهزة الامنية بان تقوم بدورها في الكشف عن الجناة وتقديمهم للعدالة، مؤكدا على ضرورة حماية المصارف من أي اعتداء من خلال تكثيف الحماية لها.

واشار د. ابو عيشة الى انه اجرى اتصالات هاتفية مع وزير الداخلية سعيد صيام واكد له ضرورة توفير الحماية للمصارف والعمل على الكشف عن هوية الجناة.

وعلى نفس الصعيد ادانت مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان الحادث، مؤكدة على ضرورة وضع حد فوري لظاهرة الفلتان الأمني وفوضى السلاح في الاراضي الفلسطينية.

وشددت على أن هذه الاعتداءات تشكل خطرا كبيرا على الأمن والسلم الأهلي، وتستهدف المساس المباشر بالمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على حياة المواطنين.

وسط مخاوف من انتشار مرض الطاعون في صفوفهم

الاسرى الفلسطينيون يعيشون مع الفئران في معسكر حوارة الاعتقالي

رام الله ـ «القدس العربي»

ـ من وليد عوض:

يعيش الاسرى الفلسطينيون في معسكر حوارة الاعتقالي مع الفئران كبيرة الحجم بسبب رفض سلطات الاحتلال اعطاءهم للمبيدات الحشرية لمكافحتها رغم انتشارها بكثافة في زنازينهم.

وأعرب الاسرى الفلسطينيون القابعون في معسكر حوارة الاعتقالي شمال الضفة الغربية، عن تخوفهم من انتشار مرض الطاعون في صفوفهم جراء انتشار الفئران في غرفهم بشكل كثيف.

وقال الاسرى لمحامي نادي الأسير جمال ابتلي الذي قام بزيارتهم، ان هذه الفئران اصبحت مصدر ازعاج يومي لهم، اذ تقوم باتلاف اغراضهم الشخصية، كما تفسد الطعام المقدم لهم من قبل الادارة والذي هو سيئ في الأصل، واشتكوا من عدم توفير ادارة المعتقل للمبيدات الحشرية لمكافحة هذه الجرذان. وحذر نادي الاسير الفلسطيني امس من انتشار مرض الطاعون في صفوف حوالي 100 اسير هناك بسبب الانتشار الكثيف للفئران كبيرة الحجم داخل زنازينهم.

ومن جهة اخرى يتعرض الاسرى في سجن الدامون لابشع انواع التعذيب حيث وصف الاسير المحرر حماد سالم ابو زهو 26 عاما من جنين، ذلك السجن بانه من اسوأ السجون الا سرائيلية حيث يكابد الاسرى القابعون فيه اوضاعا مأساوية وقاسية ومعاملة صعبة.

وسجن الدامون الواقع بين مدينتي حيفا ودالية الكرمل اعادت ادارة السجون افتتاحه قبل عامين، ولكنها حولته الى مركز لعقاب الاسرى المحكومين والانتقام منهم كما يقول ابو زهو الذي افرج عنه بعد قضاء محكوميته البالغة 28 شهرا.

ويقبع في الدامون 300 اسير يمضون فترات احكام مختلفة تتراوح بين العامين والعشرة اعوام كما يقول ابو زهو موزعين على قسمين بعدما اغلقت ادارة السجن احد الاقسام ولكن الاسرى يعانون من الاكتظاظ الشديد داخل الغرف الضيقة.

ويعتبر قسم 3 في مبنى السجن القديم من اكثر الاقسام سوءا كما يقول ابو زهو فهو يتألف من 14 غرفه ضيقة جدا، حيث السقف منخفض الارتفاع، والحرارة شديدة وقاتلة صيفا والبرودة بالغة في الشتاء حيث ترفض الادارة تزويد الاقسام بالمدافئ والصوبات كما ان بعض الغرف يوجد في اسطحها تشقق وتتسرب منها المياه، كما يوجد فوق الغرف مواسير كهرباء قديمة ولا يوجد لها صيانه ونشتم منها دوما روائح كريهة اذ من الواضح ان الجرذان تموت داخلها.

وتمارس ادارة السجن سياسة الاهمال الصحي للحالات المرضية بشكل دائم ويقول ابو زهو : لا تتوفر أي رعاية للمرضى والمعتقل يعاني الامرين ولا تأبه، فقد عانيت من مشاكل مرضية في معدتي وتقدمت للطبيب قبل 8 شهور للفحص والعلاج ولكنهم حددوا موعد العرض على الطبيب قبل الافراج عني بـ 20 يوما، واضاف كما يعاني العشرات من المعتقلين من مرض اسكابيوس الجلدي الناجم عن ظروف الاعتقال غير الانسانية ورغم ذلك لا تتوفر له العلاجات، وبين ان ادارة الدامون تمارس سياسة العزل وفرض الغرامات لاتفه الاسباب ودون محاكم، وترفض تحسين ظروف واوضاع الزيارات السيئة جدا.

ووجه ابو زهو نداء باسم الاسرى لكافة المؤسسات والفعاليات لاطلاق حملة واسعة للمطالبة باغلاق هذا المنفى المأسوي للاسرى والذي تنعدم فيه كل المواصفات والمعايير الدولية.

وكانت سلطات الاحتلال قد اعتقلت ابو زهو عند حاجز عسكري قرب جنين وامضى ثلاثة شهور رهن التحقيق في سجن الجلمة ثم حوكم بالسجن لمدة 28 شهرا بتهمة العضوية في خلية عسكرية تابعة لحركة فتح وحيازة متفجرات.

ومن جهة اخرى ادانت هيئة رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ضد المعتقلين الفلسطينيين وعائلاتهم، واعتبرت هذه الإجراءات امتداداً للسياسة العدوانية الغاشمة التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي ضد أبناء الشعب الفلسطيني، وعلى رأسهم ممثلو الشعب الفلسطيني النواب والوزراء واستمرار اعتقالهم في ظروف معيشية قاسية.

وذكرت في بيان لها تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي استخدام أساليبها الهمجية ضد أبناء الشعب الفلسطيني ولا تكتفي باحتجازها ما يزيد عن 10 الاف أسير وأسيرة فلسطينية بل تقوم باستخدام أدوات قمعية ضدهم من أجل تركيعهم واهانتهم يضاف الى ذلك الوضع المعيشي السيئ للأسرى الفلسطينيين واستمرار اعتقال العديد من المرضى والنساء والأطفال وكبار السن، في ظروف معيشية يندى لها جبين الإنسانية وتتشابه مع المعتقلات النازية في القرن الماضي.

واضافت: كأن كل ذلك لم يشبع غريزة العدوانية لدى قوات الاحتلال حيث أقدمت امس الاول على اقتحام العديد من السجون وإطلاق قنابل الغاز ضد المعتقلين ومصادرة حاجاتهم الشخصية مما أدى لإصابة أربعة معتقلين في سجون الاحتلال.

وطالبت رئاسة التشريعي المجتمع الدولي ومؤسسات حقوق الإنسان والصليب الأحمر الدولي بالتدخل العاجل لوقف الإجراءات التعسفية من قبل سلطات الاحتلال وتقديم العلاج المناسب للجرحى والمرضى منهم.

وعبرت عن استغرابها من الصمت الدولي اتجاه معاناة الاسرى الفلسطينيين على مدار السنوات الماضية والاهتمام المبالغ في قضية الجندي الاسرائيلي الأسير لدى رجال المقاومة الفلسطينية وتجاهل معاناة ما يزيد عن 10 الاف أسير ومعاناة أسرهم وأبنائهم وزوجاتهم.